

سيناريو جديد على الطاولة

لماذا لا تشتري الدولة الأصول المتعثرة لدى البنوك؟

كتب محمد الإتربي:

يبدو القطاع المصرفي المحلي بحاجة فعلاً لتحرك حكومي ما لعله على إعادة الإقراض إلى مرحلة النمو المقبول وتقديم التسهيلات لقطاع الشركات المحلية. هذا ما أجمعت عليه مصادر مصرفية تحدثت إليها «القيس»، لكنها اختلفت على تفاصيل هذا التحرك. ويات الحديث عن سيناريو شراء الأصول المتعثرة لدى البنوك أكثر انتشاراً في الأيام القليلة الماضية، بعد أن استمر وراء الكواليس وفي الديونيات لأشهر. فهذا السيناريو، وفق بعض المصرفيين، يخفف جملة من الضغوط والأعباء التي يسير بها اليوم القطاع والمهتلة في الديون المتعثرة والأصول غير السائلة والمخصصات، مما يحد من مرونة العمل المصرفي.

ورغم قول البعض أن الأسواق بات وراءنا، فإن تراجع سوق الكويت للأوراق المالية والمسار التاريخي لقيم الأصول المالية والعقارية ما زال على ما هما عليه بعد مرور عام ونصف على اندلاع الأزمة محلياً. وفي ظل هذه الأوضاع، ما زالت المخاوف من الإفلاس أو حتى التعثرات مستمرة.

لذا خرج بعض المصرفيين أخيراً إلى العلن يتحدثون عن مشكلة أصول متعثرة تنقل كامل القطاع، فعاد سيناريو شراء الدولة لهذه الأصول إلى التداول وتقول مصادر مصرفية في هذا الإطار: البنوك الكويتية بحاجة ماسة إلى الإفلات من دوامة انخفاض قيم الأصول، خصوصاً أن المعالجة بالإعتماد على موارد البنوك أصبحت صعبة نوعاً ما.

الانكشاف على الأصول المتعثرة

لكن ما الأصول المتعثرة؟ ببساطة مصرفيون كالتالي:

- مديونيات غير منتظمة السداد ويعاني أصحابها من اضطرابات مالية أثرت على قدرتهم في السداد والائتمام.
- أصول غير سائلة تتمثل في استثمارات عقارية وغيرها ضمن محفظة الاستثمار.
- حصص في شركات عبارة عن رهونات انخفضت أسعارها إلى مستويات يصعب تسويقها في الوقت الراهن، حيث تمثل خسارة فادحة للبنك والعمل في الوقت ذاته.

غير أن البنوك المحلية جنبت حجماً كبيراً من المخصصات خلال الفترة الماضية. وهذا ما يساعدها على الصمود حتى الساعة أمام هذه الأصول المتعثرة. ووفقاً للتصنيفات المحاسبية المرسومة في موازينات البنوك، يمكن تقسيم الانكشافات والمخصصات إلى ٥ أجزاء:

- انكشاف على قروض متعثر يحتاج إلى مخصص يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ ٪
- حجم المديونية، إذا لم ينظم العمل في السداد لفترة ٩٠ يوماً.
- انكشاف على قروض «تحت التحصيل» أو «في شأنتها ملاحظات» حسب تقدير مجلس الإدارة.
- انكشاف على قروض مشكوك فيها يقابلها مخصص بنسبة ٥٠ ٪، وهي التي استمر عدم الانتظام في سدادها لفترة بين ٩٠ و ١٨٠ يوماً.
- انكشاف على قروض متعثرة لفترة ٣٦٥ يوماً، فنصل المخصصات المقابلة إلى ١٠٠ ٪.
- انكشاف على ديون رديئة يقابلها مخصص بنسبة ١٠٠ ٪.

اقتران للمعالجة

لكن ماذا تحتاج البنوك المحلية اليوم من الحكومة؟ بداية، تلقت مصادر مصرفية إلى أن المصارف وحتى الساعة تبدو متماسكة ومؤثراتها المالية قوية بل وبعضها متفوق على نظرائه في المنطقة. لكن هذا لا يعني بالضرورة أنها لا تحتاج إلى إجراءات دعم تخفف ضغوطات الأزمة عليها، حسب المصادر نفسها. فالرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني إبراهيم ديدوب صرح يوم الأربعاء الماضي بأن ١٥ مليار دينار في البنوك هي كناية عن تمويلات تقابلها أسهم وعقل وهي عرضة لتقلبات السوق مما يعني أن الضغط كبير وكبير جداً. وهنا، نقترح بعض الأوساط المصرفية أن تتم سنادة أو دعم المصارف عبر تطبيق أحد الاقتراحين:

الأول، يكون عبر حصر المحفظة الائتمانية وشراء ٥٠ ٪ منها لمدة ٥ سنوات، على أن يكون ما تم خصمه من مخصصات كافيًا لمقابلة ال ٥٠ ٪ التي ستبقى لدى البنوك. وتحقق النسبة التي تشتريها الدولة مرونة كبيرة للبنوك حيث



كيف يمكن تغيير الصورة؟

(تصوير: حسني هلال)

- الخطوة تخفف أعباء القطاع المصرفي وتريح محافظه الائتمانية والاستثمارية
- السيناريو يكسر الدائرة المفرغة: من يعود أولاً للإقراض أم الانتعاش الاقتصادي؟
- صحيح أن المخصصات مرتفعة وجيدة.. لكنها لم تغط بعد ٥٠ ٪ من التعثر
- تصنيفات البنوك والدولة تعتمد بشكل أساسي على جودة أصول القطاع

ستخفف عنها ضغوط وتنجسها على العودة إلى التمويل. ويشهد مصدر مصرفي على أن البنوك لن تعود إلى التمويل بقوة ما لم تكن هناك إجراءات معالجة تساعدها وتخفف ضغوطات الأصول المتعثرة. ويذكر مصرفيون أن شراء جزء من المديونيات هو اختصار للوقت ومساعدة للبنوك على الانتقال إلى مرحلة أكثر راحة.

أما المحور الثاني فيتمثل في شراء الأصول غير السائلة في المحافظ الاستثمارية لدى البنوك، وهي الأصول غير القابلة للبيع بمستويات سعرية مناسبة وعادلة بسبب الأزمة. وجميع البنوك لديها مبالغ طائلة مجمدة في أصول غير سائلة كانت تمثل لها فرصاً استثمارية تسعى إلى تحقيق أرباح منها، لكنها تحولت إلى أموال مجمدة في محفظة الاستثمارات، وبالتالي مساعدها في تسهيل تلك الاستثمارات ستساعد على تجنب الضغوط وقد يكون هذا العلاج أيضاً لفترة ٥ سنوات. وتعتبر أوساط مصرفية أن اعتماد أحد العلاجات يمثل دفعة كبيرة للقطاع المصرفي في حين أن العمل على اتباع المحورين معاً سيكون حلاً جذرياً للأزمة.

أساليب للتدخل

وفيما يلي بعض الأساليب المقترحة لتدخل الدولة لشراء أصول متعثرة من البنوك، حسبما حددتها مصادر مصرفية:

١- تأسيس صندوق حكومي للمضي قدماً في شراء أصول غير سائلة أو

تجارب دول أخرى

هناك تجارب حديثة وقديمة في هذا الإطار. مثل عندما أعلنت قطر في يونيو الماضي أن البنوك القطرية ستحصل على سيولة مالية وسندات في مقابل بيع استثماراتها العقارية للحكومة بموجب برنامج حكومي حجمه ١٥ مليار ريال. أي أن الحكومة ستشتري ما تصل قيمته إلى ١٥ مليار ريال من الاستثمارات والقروض العقارية لدى البنوك. وفي مطلع ٢٠٠٩ أقر مجلس النواب الألماني (البوندستاغ) خطة لإنشاء صناديق لتجميع الأصول عالية المخاطر التي تهدف لتخفيف الأعباء عن كامل البنوك بتكثيفها من إزالة أصول متعثرة بمليارات اليورو من دفاتها.

وبموجب نموذج تجميع الأصول عالية المخاطر الألماني يمكن للبنوك وضع الأصول عالية المخاطر في صناديق ذات أغراض خاصة بمجرد قيام طرف ثالث بحساب القيمة الدفترية لها. ويمكن أن يستفيد من الخطة عدد من البنوك الألمانية المدرجة والعامرة. كما كان من أبرز أساليب المعالجة التي اتبعتها السلطات المالية في دول جنوب شرق آسيا خلال الأزمة المالية في ١٩٩٧، إنشاء صناديق لشراء الأصول غير السائلة والمديونيات المتعثرة.

عوامل وأسباب

ويرى مصرفيون مؤيدون لهذا التوجه أن مبدأ التدخل لشراء الأصول من القطاع المصرفي يعد أحد الحلول الناجمة للأزمة المستمرة بديل شبه الشلل لعمليات التمويل. ويعد هذاه جملته من الأسباب والعوامل الدافعة لسيناريو شراء الأصول المتعثرة:

- من الضروري أن تحافظ البنوك على سمعتها وتصنيفاتها عبر الحفاظ على جودة أصولها. وهذا ما يتطلب دعماً حكومياً.
- استطاعت البنوك تحمل كلفة المخصصات اللازمة حتى الساعة. لكن الوضع السيئ قد يخلق تبعات سيئة على هذه المخصصات وعلى الأصول المتعثرة أيضاً. وتصب عملية زيادات رؤوس الأموال في هذا الإطار الصعب والضروري.

- أحد أبرز الحلول الممكنة لحلحلة الملف التمولي هو «ترريح» محافظ البنوك وتخفيف الأعباء عنها من خلال تخفيف ضغوط المحفظة الائتمانية.
- معالجة أصول البنوك ستكون معالجة بطريقة غير مباشرة لكثير من التداعيات، لا سيما أنها محور أساسي في معادلة الأزمة. وقد يساعدها التوجه على سرعة الانتعاش الاقتصادي بشكل عام.
- استمرارية تجنب المخصصات يضغط على ربحية المساهمين وعلى السوق وعلى التوسعات المستقبلية.

- على الرغم من أن المخصصات تعتبر من الأكبر لدى أي قطاع مصرفي في المنطقة، لكنها ما زالت لا تغطي بأقلها ٥٠ ٪ من الانكشافات على الأصول المتعثرة.

في المقابل، تقول أوساط مصرفية أن سيناريو شراء الدولة للأصول المتعثرة يصطدم بجملته عقبات أبرزها:

- أن المال العام لا يتحمل أخطاء أحد، خصوصاً أن هذا الوضع جاء نتيجة ضعف في بعض الأنظمة المتعلقة مباشرة بالرعاية المالية والفائدة وتعزيز معايير المخاطر.

هناك من يطالب بتعميم التجربة على الجميع وعلى ما يعني أدق من يملك أصولاً تنطبق عليها الشروط والمعايير التي ستدعم على أساسها الفكرة لتكون شركات الاستثمار في الطريق.

تبدو المعادلة سياسياً صعبة المرور في ظل أزمة قروض المواطنين.

ما زالت هناك فرصة لإنقاذ الاقتصاد وإلا فستدفع الكويت ثمننا باهظاً

يمكن للدولة أن تزدهر. ولا يمكن للبلاد توفير الوظائف لكل المواطنين، لهذا يجب أن يكون القطاع الخاص فاعلاً. نحن نساهم في فشل القطاع الخاص بما نسبته له من ابداء وستصبح رهينة الطلب من أولئك الذين يعتقدون أن الحل الوحيد للمشاكل في الكويت هو توزيع الثروة وخلق مجتمع عادل قائم على الاستهلاك والاستهلاك والاستهلاك.

10 لقد ساعد القطاع الخاص على اندماج التقدم التكنولوجي في الكويت، في مجال النفط والانشاء والبرمجيات، حيث كانت الشركات الكويتية في الصدارة التي وأي تحول للكويت من صحراء إلى اقتصاد حي يتسم بوحدة من أفضل قطاعات الانشاء التي تجني ناطحات السحاب والابنية الشاهقة وأفضل الطرق السريعة تحتاج إلى كفاءة. وبعد أن تم اتخاذ مؤسسات نسبياً من الركود العالمي، هل يجب علينا أن نقل القطاع الخاص؟ دعونا لا نتفهم من القطاع الخاص لاننا قصيرو النظر. فالكويت ستكون أقوى عندما يكون قطاعها الخاص أقوى، ولن تكون كذلك إلا اذا جرى تنفيذ المحفزات، ومساعدة القطاع الخاص ليست خطيئة. فانا كان غوردن براون يوش وأوباما الذي ينتمون إلى خلفيات مختلفة كلياً قاموا بذلك، فيجب علينا حينها أن نقوم بذلك أيضاً. ولا يوجد حل آخر، فالسيولة انخفضت من النظام المصرفي، واصبحت رسملة البنك رهينة للركود المستمر وتهديداً للأسواق.

11 الحل لن يأتي من الأصدقاء القدامى، بل منا نحن، ولن نتخطى الحلول في بيع الأصول الكويتية للأجانب، وإنما في الاستحواذ على الأصول، كما جرى في بريطانيا وأميركا لأجيال المستقبل. وإنما ما كانت تستفيد الحكومة الكويتية عند تدخلها في الحالات العسيرة. فالشأن خلق الفرص. وهذه فرصة الدولة لتحقيق استثمارات جيدة لأجيال المستقبل والاستحواذ على أسهم في شركات كويتية مدارة بشكل جيد ووضع الاقتصاد الكويتي مرة أخرى على مسار النمو، إذ انه وعندما ينعو الاقتصاد، ستندمل جميع الجروح وستتمتع جميع هذه الأبراج الفارغة، وسيجد ابنناؤنا الوظائف التي يتطلعون إليها في القطاع الخاص. وفي هذا العالم الموصول، هذا هو الهدف الذي يجب تحقيقه. ويجب ألا ندع درس اليمان برنذر، يذهب هباء بل علينا الاستفادة واستخلاص العبر مما حصل في العالم. دعونا نشهد حواراً مفتوحاً، وجعل الاستجاب الحقيقي عن مزايا تدخل الدولة. لكن لسوء الحظ أنه لم يتعرض أحد للموضوع.

البنوك والشركات التشغيلية الكبرى جديرة بالنظر إلى مشاكلها.. ومساعدتها

استمرار الصراع السياسي يزيد الأزمة تعقيداً

الأميركيون يعترفون اليوم بأن ترك ليمان برادرز للإفلاس كان خطأ جسيماً

الا من خلال استبدال موظفي مئات المليارات من الدولارات في صناديق ائجال المستقبل في الأسواق الأجنبية، بالتوجه نحو السوق المحلي ومعالجة أسباب عدم الاستقرار هذا.

6 يمثل الاضطراب الذي يلف صنع القرار سرطانياً حقيقياً للمجتمع. وعلى السياسيين والحكومة أن يعرفوا أنه كلما تأجل اتخاذ القرار، ساهموا بقتل نمو الاقتصاد. فالنمو يعيش مرحلة ركود، ومن دونه لا يساوي قطاع الانشاء بما فيه من مبان شاهقة وأبراج مرفعة شيئاً. لننصون عجز الشركات عن سداد قروض هذه المشاريع العمرانية نتيجة توقف النمو، لأن الأخير يوفر المحرك الذي تشعر من خلاله الشركات بالثقة في اتخاذ القرار وتنمية شركاتها. وبرأينا، يمكن ربط هذا التراجع بما عجز عن إدراكه وزير الخزانة الأمريكي السابق هنري بولسون.

8 من السخرية الطلب من الدولة التدخل لحماية القطاع الخاص، لكن هذا ما يحدث الآن في كل العالم. لقد حدثت هذه التدخلات الحكومية الأكبر من السابق في عهد الرئيس بوش الجمهوري الذي يؤمن بدور القطاع الخاص. والمشكلة مع الكويت هي في النقاط المطلوبة للاستقرار، وتحديد قاع سوق الكويت للأوراق المالية. سمحت الثقة للجميع بعدم بيع الأسهم بسبب الخوف. إذ إن البيع الناشئ عن الذعر يتسبب بتدهور معدلات القروض إلى القيمة. وأي شركة عقارية يتم استخدامها أسهمها كضمان دين للبنك تواجه خطر التسبيل لأن الخطر غير المرتبط بالسوق يتسبب بانخفاض الأسهم إلى ما دون الحدود التي يطلب عندها البنك المزيد من الأصول والكثير من السيولة. وهو ما يساهم بإفراز سلسلة من التأثيرات السلبية المتلاحقة.

9 يجب أن تكون فخورين بقطاعنا الخاص الذي سيخلق الوظائف وسيكون السبب الرئيسي وراء الانتعاش الاقتصادي. ومن دون النمو لا

لقد بدأ الركود يضرب العالم عندما أخذت الثقة في القطاع المصرفي تتآكل.

■ مبدأ شراء الأصول ذو جدوى قائمة إذا أرادت الحكومة تحمل مسؤولياتها

1 يفرض الواقع الاقتصادي في عالم اليوم الوصول إلى اجماع سياسي لتجنب أي ركود اقتصادي محتمل.

2 لا يحتاج أحدهم أن يكون عالم ذرة لكي يعرف أن الاقتصاد الكويتي في مأزق وأن نموه منجمد بالكامل. ومع أن سعر برميل النفط يصل اليوم إلى أكثر من ٧٠ دولاراً والتفرد الذي تحظى به الاستثمارات الكويتية في الخارج، فإنه من المحزن أن تشهد القضايا المحلية التي تحتاج إلى معالجة سريعة تأجلاً. ولن يؤدي تسييس عملية اتخاذ القرار الاقتصادي في البلاد إلى الركود الاقتصادي.

3 القيمة السوقية في الكويت مؤشر اقتصادي أساسي. وهيكله الإقراض الكاملة في البنوك الكويتية والقطاع الخاص مضمونة بشركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. نتيجة غياب صنع القرار، تبدو القيمة السوقية مبددة، وبالتالي تعاني معظم شركات القطاع الخاص من طلبات دفع الفرق من البنوك. واللائق في الوضع الأخير أن قدرة الشركات الخاصة على جمع المال قد جفت بالكامل. فالبنوك عازفة عن الإقراض بسبب تمسكها بإبداعاتها النقدية المرفعة، وتشعر بالقلق من ركود السوق. وفي حال التي أحدهم نظرة عن كخب على تحديد قيمة المراكز بموجب السوق، فسيدج أن هناك خطراً حقيقياً من تآكل القيمة السوقية للبنوك بشكل كبير في حال استمرت أي شركة رئيسية من الشركات الثلاث بالانحدار وهي زين والبنوك واجيليتي.

4 ان التراجع عن حماية السوق من الركود الكلي يعود إلى الحكومة التي تملك حصصاً رئيسية في عدد من الشركات الخاصة المدارة بشكل جيد وتاكتل قيمتها السوقية. ان استخدام طريقة الانتظار والترقب والاستمرار يلعب مراقبة الشركات التي تعاني من هذا الركود ممكن في هذه الظروف، لكن هذا ستكون النتيجة؟ جميعنا نعرف أن القطاع الخاص سيعاني بدرجة كبيرة نتيجة هذا التراجع، ولهذا يتطلب الأمر وجود ارادة سياسية فعليه الآن. فالقطاع سينتج عنه مشاكل أكبر بكثير لاحقاً لأن هذه الأصول يمكن أن تؤدي إلى عدم سيولة البنوك، وفي حال استمرت الأخيرة بالانحدار، سيحتاج حينها الكثير من الكويتيين من الطبقة الوسطى، الذين استثمروا مدخراتهم في سوق الأوراق المالية، إلى عملية إنقاذ أكبر بكثير.

5 في نهاية المطاف، إذا ما حدث انهيار السوق وظهرت حالات مثلما حدث مع بنك الخليج، سيعلن إنقاذ المؤسسات بالتالي سيكون ضمن الفاتورة أكبر. لسوء الحظ أن اقتصادنا سير الخلفات السياسية. والوضع يستلزم الآن التفكير بالجدل قبل الأفراد، ومساعدة البلاد أن تكون

بقلم: اقبال لطيف

ترجمة: زيان عدنان

يلعب نقاعس الحكومة الكويتية عن اتخاذ خطوات سريعة لإنقاذ الشركات المتعثرة والقطاع الخاص المتنازم في البلاد جزءاً من الأزمة المالية العالمية دورها في اعاقة نمو البلاد، ورغم الاحتياطات المخفية من العملات الأجنبية التي تملكها الكويت ووصول سعر برميل النفط إلى أكثر من ٧٠ دولاراً، فإن نمو الاقتصاد الكويتي متجمد وشركاته الخاصة بحاجة إلى عملية إنقاذ عاجلة. والمسيء للأمر هو المماطلة في معالجة هذه الشؤون المحلية. وتسييس القرارات الاقتصادية التي ستقود البلاد نحو

شاليهك جاهز

VIP Villas

البركة
شركة البركة الدولية العقارية
Baraka International Real Estate

آخر فرصة

لؤلؤة الخيران - المرحلة الأولى

إطلالة مباشرة على البحر.
حمام سباحة لكل فيلا حسب الطلب.
أسعار تنافسية.
كفالات شاملة لجميع الأعمال.
فلل VIP للتملك.
تتكون الفيلا من ثلاثة أدوار مع المصعد.

زورنا في أرض المعارض - مشرف - قاعة 8 - من 11/9 ولغاية 11/13 2009

شركة البركة الدولية العقارية
Baraka International Real Estate Co.

شرق - برج أسيكو - الدور 14 - تلننن - 22476333 - 22476444 - 22476444 - فاكس: 22479555